

Distr.

GENERAL

A/47/308  
E/1992/97

2 July 1992

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH



**الجمعية  
العامة**

**المجلس  
الاقتصادي  
والاجتماعي**

المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٢  
البند ١٢ من جدول الأعمال  
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الجمعية العامة  
الدورة السابعة والأربعون  
البند ٧٩ من القائمة الأولية\*  
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، موجهة  
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبلجيكا لدى  
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا ، في المرفق ، وباللغتين الانكليزية والفرنسية ، نص إعلان جنيف بشأن المرأة الريفية ، الذي اعتمدته مؤتمر القمة المعنى بالنهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية . المعقود في جنيف يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ (انظر المرفق) .

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بالعمل على نشر نص هذه الرسالة ومرافقها بوصفيهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ٧٩ من القائمة الأولية ومن وثائق الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٢ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال .

(توقيع) بول نوتردام

السفير

الممثل الدائم لبلجيكا  
لدى الأمم المتحدة

## مرفق

### إعلان جنيف بشأن المرأة الريفية

#### الذي اعتمدته مؤتمر القمة المعنى بالنهوض الاقتصادي بالمرأة الريفية

(جنيف ٢٥ و ٢٦ شباط / فبراير ١٩٩٢)

#### الديباجة

١ - نحن زوجات رؤساء دول أو حكومات آسيا وأفريقيا وأمريكا وأوروبا والأقيانوسيا ، اجتمعنا هنا للإعراب عن تضامننا مع المرأة الريفية في العالم ، نريد بذلك توعية المحافل المسؤولة عن اتخاذ القرار - الوطنية والإقليمية والدولية - بشأن حالة المرأة الريفية . وتعلن تمكينا النشط والحازم بقضية النهوض الاجتماعي والاقتصادي بالمرأة الريفية وبالتالي بتحسين حال الأسر الريفية وتحقيق تنمية عادلة ومستدامة .

٢ - وإننا لتعلم أهمية وقيمة مساهمة المرأة الريفية في الديمقراطية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، كما إننا نعلم أن المرأة في العديد من البلدان النامية تشكل أكثر من نصف المجتمع ومن ٥٠ إلى ٧٠ في المائة من القوى العاملة الزراعية . ولن تكون هناك ، دون مشاركتها الفعلية ، أية ديمقراطية أو تنمية دائمة . ومن ثم فإن من الضروري الاعتراف بالأنشطة المتعددة التي تسهم بها المرأة الريفية في الأسرة وفي الديمقراطية وفي التنمية وتقدير هذه الأنشطة حق قدرها . إن تهميش المرأة الريفية يرجع إلى أن مساهمتها في التنمية لم تقدر حق قدرها وإلى أنها قد مثلت في محافل اتخاذ القرارات تمثيلاً ناقصاً .

٣ - ونحن على يقين بأن المسيرة العالمية نحو الديمقراطية سوف تسمح بتحسين الأساليب الاجتماعية والسياسية إزاء المرأة ، كما ستسمح بالحصول على الموارد اللازمة والتصرف فيها وبإيجاد الظروف اللازمة للمرأة الريفية حتى تصبح أكثر وعيًا بقيمتها الشخصية وبحقوقها . ولذلك فإننا نعلن عن تصميمنا على الاضطلاع بدور حاسم للأخذ بأسباب الديمقراطية في نظمنا السياسية من المستوى المحلي إلى الصعيد الوطني .

٤ - إن المرأة الريفية تشكل في العالم أجمع قوة نشطة في التنمية . وهي تعد أساس التقدم الاقتصادي الاجتماعي . إن هذه المرأة سواء كانت مزارعة أو أجيرة ، تاجرة صغيرة أو صانعة

يدوية ، تمتلك مشروعًا صغيرا في منزلها ، أو كانت من خدم المنازل ، تشكل قوة العمل الزراعي في جزء كبير جدا من العالم الثالث . إنها تنتج من ٢٥ إلى ٤٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وأكثر من نصف الغذاء . بيد أن هؤلاء النساء اللاتي يربو عددهن على ٥٠٠ مليون نسمة ، فقيرات وليس بوسعهن الوصول إلى الموارد أو الأسواق . الواقع أن عددهن قد زاد بنسبة ٥٠ في المائة في العشرين سنة الأخيرة ، وأصبح يفوق الآن عدد الرجال الفقراء في الريف .

٥ - ومن بين العوامل التي أدت إلى تفاقم الفقر في العالم الثالث خلال السنوات العشر الأخيرة ، الأزمات الاقتصادية المزمنة الناجمة عن تدهور شروط التبادل التجاري ، وحجم الدين وسوء توزيع النفقات العامة وهروب رؤوس الأموال والتكلفة الاجتماعية للتكييف وعدم الاستقرار السياسي والانكماش الاقتصادي في العالم المتقدم النمو وتدهور البيئة والضفوط الديموغرافية . وهناك بعض الظواهر التي أدت أيضا إلى تفاقم الفقر بين النساء ، ومنها التغيرات العنيفة في هيكل الأسر التي أدت بخاصة إلى زيادة عدد الأسر التي ترأسها المرأة ، وضعف استراتيجيات البقاء لدى الأسر . إن أكثر من ثلث الأسر المعيشية في الريف في العديد من البلدان النامية يرتكبها حاليا إمراة .

٦ - إن الفقر يكشف الضفوط التي تعاني منها المرأة التي تكافح من أجل البقاء وضمان الأمان الغذائي لأسرتها وللبلد .

٧ - وإذا كانت الأنشطة الاقتصادية للمرأة وبخاصة لأكثر النساء فقرا لا تحظى بكل الدعم اللازم . فإن المرأة ليست وحدها المسؤولة عن ذلك . إن هذه المشكلة تعد من مشاكل التنمية العامة ومن الضروري والملح التصدي لها ، لأن المساواة بين الجنسين ، والحد من الفقر لا يمكن فصلهما عن التنمية .

٨ - إن ٩٠ في المائة من النساء الريفيات في البلدان النامية يعتمدن على الأرض فيما يتعلق ببقائهن . ويقع على عاتق المرأة في الريف تزويد الأسرة بالماء وخشب الوقود والرعاية الصحية وهذه المرأة مهددة في المقام الأول من جراء تدهور البيئة ، والنقص البالغ في الموارد الطبيعية التي ليس في وسعها تأمين إمكانية الاستمرار في استخدامها . ولذلك فإن من الضروري تصور استراتيجيات لتدريب المرأة الريفية على التكنولوجيات البديلة التي من شأنها أن تحل محل الوقود المنزلي التقليدي . ونظرا لأن المرأة الريفية تضطجع في كثير من الأحيان بدور رئيس في الحفاظ على الموارد الأساسية وفي طلائع الحركات الشعبية لحماية البيئة فإن من الضروري أن تلقي معلوماتها وخبراتها التقليدية الضوء في هذا المجال على أشطحة التنمية .

٩ - ونحن نساء العالم أجمع نعلن ، تمشيا مع اعلامات مدينة المكسيك وكوبنهاغن واستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة وإعلان أبوجا بشأن التنمية بمشاركة المرأة الأفريقية من ناحية ، ومقولها لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة المزمع عقده في عام ١٩٩٥ من ناحية ، تصميمنا على توعية الرأي العام وتغيير الإرادة السياسية والموارد الازمة لتفعيل ظروف حياة المرأة الريفية وأسرتها ونوعية معيشتها .

١٠ - ومن هذا المنطلق ، فإننا نحيط علما بخطط العمل والمبادئ التوجيهية التي وضعتها بعض مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بما يتنق وولاية كل منها من أجل النهوض بالمرأة الريفية .

١١ - ويجب اعطاء زخم مزدوج للنهوض الاجتماعي والاقتصادي بالمرأة الريفية على الصعيد الأسري والمجتمعي معا . ومن الضروري هنا ايجاد تعاون وتضامن وثيقين بين الجنسين . ويجب تعزيز هذا التعاون على جميع مستويات العمل الإنمائي ومن ثم توعية الرأي العام وهيئات اتخاذ القرار والهيئات التنفيذية بأهمية دور المرأة المتعدد والبالغ التنوع .

## الأهداف

١٢ - إن العديد من الحكومات والمنظمات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية ، تفضل ، في استراتيجياتها التنفيذية وبرامج عملها . عندما تتصدى لمشاكل المرأة ، عن التأكيد بشكل خاص على مشكلة المرأة الريفية . ونحن نحث هذه الهيئات على أن توالي ، في استراتيجياتها وأنشطتها المقبلة ، أهمية خاصة بوضع النساء الريفيات ، وبخاصة المحرومـات ، والعمل على بلوغ أهداف التالية :

١٣ - تعبئة الإرادات السياسية والوطنية والدولية ، من زاوية تعتبر المرأة الريفية طرقاً مستفيدة ومنتفساً مباشرة من جميع السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية .

١٤ - التأكيد من أن جميع السياسات وجميع البرامج المشتركة بين القطاعات تأخذ في اعتبارها الاحتياجات الاقتصادية للمرأة ورفاهتها ، مع إبراز دور المرأة في الأشطة المنزلية والإنتاجية والمجتمعية ، عند تخطيط الأنشطة الإنمائية وعند التوزيع المناسب للموارد .

١٥ - تحسين وصول المرأة إلى الموارد نتيجة آليات جديدة للتدخل تكفل توزيعاً أكثر انصافاً بين الجنسين للأرض والعمل ورأس المال والتكنولوجيا والخدمات الاجتماعية والهيئات الأساسية .

- ٤- البدء في المبادرات التي لا غنى عنها لتحسين القدرة الإنتاجية للرجل والمرأة على حد سواء ، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة في الأسر المحرومة في المناطق الريفية ، والأسر التي تكون ربتها امرأة ، وللشابات في الريف والمعوقات ، والمهاجرات والنازحات .
- ٥- تشجيع الأمن الغذائي الأسري والوطني عن طريق دعم المرأة في دورها الحاسم في مجال إنتاج الأغذية وادخار الدخل .
- ٦- تخفيف عبء العمل الثقيل عن المرأة التي يجب عليها يومياً تكريس ساعات طويلة لتزويد الأسرة بالوقود والماء وإنتاج الفداء وإعداده ، والاضطلاع بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال وكذلك كسب المال اللازم لبقاء الأسرة على قيد الحياة .
- ٧- تحسين الحالة الصحية والغذائية للأم والطفل . ومن ثم نوعية حياة الأسرة .
- ٨- اصلاح نظم الإعلام والاتصال والتعليم بحيث تلبي الاحتياجات المحددة للمرأة الريفية مع حمايتها الثقافية وتنميتها .
- ٩- زيادة دور المرأة الريفية التي أقصى حد بوصفها عاملة للتغيير وابعاد الظروف الالزمة لها لتحقيق ذاتها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً تحقيقاً كاملاً .
- ١٠- توفير إمكانيات وصول المرأة الريفية إلى وظائف المسؤولية في عملية اتخاذ القرار .
- ١١- تشجيع المنظمات النسائية الريفية وتعزيزها وزيادة عددها ، لتسهيل وصول المرأة إلى هيئات اتخاذ القرار على جميع المستويات .
- ١٢- ابعاد مشاركة بناءة بين الرجال والنساء في المناطق الريفية ، على أساس التعبئة الاجتماعية ، وادراك أفضل للأدوار والاحتياجات الاقتصادية المتعددة للنساء .

### الاستراتيجيات

١٣ - وإن يهمنا تحقيق تقدم محسوس في مجال النهوض الاقتصادي بالنساء الريفيات وتحسين مصير أسرهن - خاصة الأسر الأكثر حرماناً - في أنحاء العالم ، فإننا نحدد ونقترح الاستراتيجيات

المطروحة فيما يلي مع التأكيد على أنه لا يمكن أن تكون فعالة إلا عن طريق الالتزام السياسي . النام .

١٠ ينبعى للحكومات والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية وهيئات القطاع الخاص ومؤسسات الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى أن تكرس المزيد من الموارد لجعل النهوض الاقتصادي والاجتماعي بالمرأة الريفيية أمراً حقيقة :

١١ ينبعى دعوة النساء الريفيات إلى المشاركة في صياغة خطط التنمية وسياساتها التي تهم مصيرهن . وينبعى للفرق المعنية بتصميم المشاريع أن تضم ممثلات للنساء الريفيات وذلك لضمان استفادتهن من التنمية بصورة عادلة .

١٢ ينبعى إدخال تجديدات و/أو إصلاحات تشريعية ومؤسسية لضمان حصول المرأة على نصيب عادل في مجال التراث ، والزواج ، والطلاق وحضانة الأطفال مع مراعاة مختلف الأنظمة التشريعية السارية . وينبعى أيضاً اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية الازمة لصون المرأة من خطر استغلالها في أسواق العمل ورؤوس الأموال والمنتجات . ويجب ضمان احترام "مبدأ الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي" .

١٣ ينبعى إنشاء آلية مالية بشكل يتسمى به ضمان ، من جهة ، تدريب المسؤولين السياسيين وخبراء التنمية والعاملين في الميدان على تحليل وجوه السلوك بين الرجال والنساء والقيام ، من جهة أخرى ، بجمع وتحليل البيانات المحلية والوطنية والإقليمية . وستساعد هذه البيانات ، بعد اطلاع المقررین العمومیین ومصممي المشاريع على الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة الريفية ، على تصويب أهداف الإنماء باتجاه المجموعات المحرومة ، وكذلك وضع المؤشرات الازمة لمتابعة المشاريع وتقديرها . ولا يوجد في الواقع إلا قليل من البيانات المبوبة حسب الجنس أو الدخل والتي يمكن أن توفر معلومات عن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة الريفية . ومتى وجدت مثل هذه البيانات نادراً ما تظهر في الإحصاءات الرسمية المستخدمة في رسم السياسات أو في إعداد البرامج . وهذا يرجع في جزء كبير منه إلى عدم دقة تقدير القيمة الاقتصادية لجزء هام من العمل الذي تضطلع به المرأة .

١٤ وينبعى أن تتوفر آليات مماثلة حتى تتاح المعلومات للمرأة الريفية بشأن مجموعة واسعة الت نوع من المواضيع المتعلقة باحتياجاتها والقيود التي تعرّضها . ومن الواجب أن تتوفر لجميع النساء الريفيات الفرص المضمونة للوصول إلى المعلومات في المجالات اللاتي تراها بالغة الأهمية ، وينبعى أن يكن على وعي بحقوقهن وبما يتح لهم من موارد وتكنولوجيا وإنتاج وخدمات اجتماعية وفرص تسويقية وائتمان . كما ينبعى أن تتاح للمرأة فرص

الوصول إلى التدريب على تقنيات الاتصال حتى يصبح في استطاعتها إنتاج وتقديم المواد الإعلامية الخاصة بها ، حسب الاقتضاء . وينبغي أن تخصص وسائل الإعلام الجماهيري مثل الصحف والإذاعة والتلفزيون والأفلام ، مكاناً ووقتاً خاصين للبرامج المتعلقة بالمرأة الريفية بحيث لا تكون المرأة الريفية محطة التركيز في تلك البرامج فحسب بل يكون في استطاعتها أيضاً التعبير عن آرائها .

٦٠ ينبع استعراض التشريعات القائمة المتعلقة بالأراضي حتى لا يكون هناك تمييز ضد المرأة الريفية في الوصول إلى الأرض . وينبغي إنشاء مؤسسات لتشجيع توزيع الأراضي بمزيد من الإنفاق ، وتأمين خسان وصول المرأة إلى الأراضي ذات النوعية الجيدة . وينبغي النظر إلى المرأة بوصفها من المستفيدين المباشرين من برامج الاصلاح الزراعي أو الاستيطان وينبغي تسجيل سيدات ملكية الأراضي باسم من يستغلها من النساء فضلاً عن الرجال . وينبغي توفير آليات للحد من تعرض المرأة لفقد الأرض في حالات الطلاق أو الانفصال أو الترمل . وينبغي حشد الدعم لحماية الحيازات الخاصة والمشاعرة وحماية الموارد الطبيعية من الضرر البيئي .

٧٠ ينبع توفير الدعم فيما يتعلق بالسياسات والموارد بفرض تعزيز البرامج والمشاريع التي يكون من شأنها زيادة اشتغال المرأة الريفية بالمهن الحرة غير الزراعية ، وتحسين فرص وصولها إلى المنشآت الصغيرة . وينبغي إقامة شبكة من المنشآت الخاصة بالمرأة الريفية لتيسير دخولها إلى المنافذ الواسعة النطاق ومنظمات التسويق .

٨٠ ينبع تحسين فرص وصول المرأة الريفية إلى الخدمات الائتمانية والمالية ، على أساس من المساواة بين الجنسين ، عن طريق تشجيع المؤسسات المالية على إيجاد منتجين جدد للوصول إلى المستفيدين الريفيين ، وتشجيع الجماعات في المجتمع المحلي ، مما يوفر هيكلًا محلياً لتحسين فرص وصول المرأة الريفية إلى المعلومات والتدريب والخدمات ، حتى يتاح الإئمان لها بسمولة ويسر .

٩٠ ينبع أن تعمل مؤسسات البحث الوطنية والإقليمية والدولية على إعادة توجيه برامجها بفرض التصدي لمشاكل المرأة الريفية ، ولا سيما في مجالات التكنولوجيا الازمة للحصول على مصادر بديلة للطاقة وتحسين الانتاجية وتوفير الوقت بالنسبة للمرأة ، مع مراعاة متطلبات الصحة والسلامة . كما ينبع أن يتاح للمرأة الريفية فرص الوصول على الوجه الكامل إلى المؤسسات والتكنولوجيا الحديثة . وينبغي منع الأولوية لتطوير الهياكل الأساسية لتحسين فرص وصول المرأة إلى المياه والوقود والخدمات الصحية والتعلمية والارشادية .

- ١٠- تتوفر للمرأة الريفية معرفة واسعة بالمحاصيل الفذائية والنباتات والحيوانات والأساليب الزراعية والنظم الإيكولوجية الأصلية . ولذلك ينبغي أن تشارك في المناقشات الدائرة حول ما تحتاجه من تكنولوجيات وموارد أخرى . وينبغي إعادة توجيهه نظم الإرشاد الوطنية من أجل نشر التكنولوجيات الملائمة للمرأة . وحتى تصبح خدمات الإرشاد أكثر فعالية ، ينبغي أن يتضمن المنهاج الدراسي لاختصاصي الإرشاد التوعية بنوع الجنس . وينبغي عدد زيادة اختصاصيات الإرشاد وتدريب النساء المحليات ليصبحن اختصاصيات إرشاد . وينبغي أن تكون التعابير المستخدمة في مجال الإرشاد مفهومة للمرأة الريفية . كما ينبغي إقامة صلات قوية بين الباحثين والمزارعات وأخصائي الإرشادة
- ١١- ينبغي تعزيز مرافق تعليم النساء ومحو الأمية الوظيفي بينهن ، وزيادة تيسير إمكانية وصول المرأة الريفية إلى تلك المرافق . وينبغي ادراجها في برامج التدريب على استخدام التقنيات الزراعية الملائمة وعلى إدارة الموارد الطبيعية . وينبغي أن تثال المرأة الأولوية في تدريب المدربين .
- ١٢- ينبغي تهيئة الظروف اللازمة لضمان حصول الفتيات والشابات الريفيات على التعليم الابتدائي والثانوي على الأقل ، وعلى تدريب صحي ومهني ، وعلى الدعم اللازم لتحسين نوعية حياتهن .
- ١٣- من الواجب إدماج النساء الريفيات ، ولاسيما من الأسر المعيشية المحرومة ، في برامج التدريب والتعليم غير الرسمي من جمع الأنواع ، ومنحهن أفضليّة في الحصول على الزمالات والمنح الدراسية .
- ١٤- ينبغي توعية الآباء والقادة المجتمعيين وعدم تشجيع زواج الأطفال ، حتى يتحقق للفتىان والفتيات تكافؤ الفرص في التعليم والتدريب .
- ١٥- ينبغي تخصيص موارد كافية للبقاء على الخدمات الاجتماعية وتحسينها في مجالات التعليم والصحة وتنظيم الأسرة والتغذية والترفيه ؛ فهذه أمور أساسية لرفاهة الأسر الريفية ومكملة للقدرة الانتاجية لرجال ونساء الريف .

#### التنفيذ والمتابعة

١٤ - لا يمكن بلوغ الأهداف الواردة في هذا الإعلان إلا بتنفيذ ومتابعة الاستراتيجيات الموجزة فيه . وتحقيقا لهذه الغاية :

- ١١ـ فإننا نرحب بقيام عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة بوضع سياسات ومبادئ توجيهية بشأن النهج الذي تتبعه تجاه احتياجات المرأة الريفية . وإننا نحث على تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية ، حسب الاقتضاء ، اعترافا بالشواغل التي عبرنا عنها في هذا الإعلان .
- ١٢ـ وإننا نطلب إلى جميع الحكومات أن تبذل قصارى جهودها لإعداد خطط عمل محددة للنهوض بالمرأة الريفية ، توجز السياسات والمشاريع والبرامج . وينبغي أن تتضمن خطط العمل هذه تقديرات تفصيلياً للموارد المطلوبة وأن تحدد المسؤوليات المؤسسية اللازمة لتعبئة الموارد وتنفيذ البرامج والرصد والتقييم .
- ١٣ـ وإننا نحث لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية على تقديم المعونة إلى الحكومات الوطنية في تعبئة الموارد الازمة لتوفير المساعدة المالية والتقنية ، وتسهيل تبادل الخبرات القطرية والمتعلقة بالمشاريع ، وإنشاء جهاز إقليمي لرصد التقدم في تنفيذ هذا الإعلان .
- ٤ـ وإننا نحث الوكالات والمنظمات غير الحكومية المتعددة الأطراف والثنائية التي تقدم التمويل على زيادة الموارد التي تخصصها للمشاريع والبرامج التي توفر المراعاة التامة للاحتجاجات المحددة والمنفردة للمرأة ، لا سيما في المناطق الريفية ، زيادة كبيرة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإننا نحث جميع الوكالات التي تقدم المساعدة المالية والتقنية على ضمان أن توفر المشاريع التي تدعمها اهتماماً مطرداً لقضايا الفقر وتوعي الجنس . كما أنها نحثها على ضمان احتفاظ نظم مراقبة المشاريع ببيانات عن الأهداف والمتargets تركز على نوع الجنس والدخل على وجه التحديد . وينبغي أن تسعى جميع وكالات الأغذية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية المهمة بالأمر إلى تعزيز الآليات القائمة بفرض تحسين تنسيق انشطتها من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في هذا الإعلان .
- ٥ـ وإننا نناشد جميع الحكومات التي وقعت وصادقت بالفعل على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة الريفية أن تنفذها على الوجه الكامل ونحث الحكومات التي لم تصدق على الاتفاقية على أن تفعل ذلك .
- ٦ـ وإننا نناشد جميع الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية أن تقدم تقريرا إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد في عام ١٩٩٥ عن التقدم الذي يمكن تحديده كمياً في تنفيذ السياسات والبرامج التي يكون لها أثر إيجابي كبير على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للنساء الريفيات وأسرهن .

٧٠ وإننا نسلم بأن النساء الريفيات في بلداننا يمثلن ، في سياق التعاون الدولي (أي العلاقات بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب) قوة سياسية لها بأسها . ويمكن الافادة من هذه القوة في تعزيز ودعم التعاون الدولي بجميع أشكاله . وإننا نتظر إلى المبادرة التي اتخذتها مؤتمر القمة هذا باعتبارها خطوة نحو إقامة الجسر بين النساء الريفيات عبر القارات - مما يسمى في إقامة نوع جديد من التعاون الدولي - الأمر الذي سيكون له أثر كبير على التنمية والسلام والوئام في العالم . وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تأييد هذه المبادرة ، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ٦٤/١٩٩١ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ ، بما يعبر عن روح ونص هذا الإعلان في سياسات وبرامج توضع على جميع المستويات .

٨٠ وإننا نعلن أننا مازلنا ملتزمين التزاما تماما بتحقيق أمني المرأة الريفية على النحو الذي يتجلى في هذا الإعلان . وإننا سنواصل العمل سوية في السنوات المقبلة على تعبيدة الموارد السياسية والمالية ، ووضع إجراءات ثابتة عاليا وإقليميا ووطنيا لرصد تنفيذ الإعلان .

٩٠ وأخيرا ، فإننا نقر ، بموجب هذا ، إنشاء لجنة على الصعيد العالمي من ممثلي زوجات رؤساء الدول أو الحكومات يشترك فيها ثلاثة أعضاء من كل قارة . وسيجتمع هذا الفريق مرة كل سنتين لاستعراض التقدم في التنفيذ ودعم المبادرات الوطنية والإقليمية للنهوض بالمرأة الريفية .

— — — — —